عادة انتهى ويحصل لها الاجر والثواب وله قال في مجمع البحرين
ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه كان يمينا فحينئذ لا يكون
ظهارا ويطأها ويكفر عن يمينه انتهى

متفرقات

في رجل
غصب عبدا صغيرا وامسكه الى ان صار شيخا وقد اتحد
مدة وضع يده عليه بيرا برده من غير زيادة ام يصير
ضامنا للمنافع الخدمة وهل اذا غصب عبدا وفي يده
صنعة فامسكه حتى نسي ما كان يحسن هل يجبره الحاكم
الصنعة ويرده كما غصبه ام كيف الحال وهل اذا غصب
جارية مغنية فهلكت عنده ما ذا يلزمه وهل اذا استهلك
انا فضة وعليه تماثيل ايضمن شيئا على سوم الشرا ولم يبع
له شيئا يصير ضامنا ولا وهل غصب العقار موجب
للضمان اولا وهل اذا اقام سوفي من حانوته الى الصلاة
مثلا او حاجة لانسان وفيها ودايع للناس وضاعت ايكون
ضامنا وهل حفظ المميز لحفظ البالغ اولا وهل اذا

قام السوفي من حانوته الى الصلاة فضاعت ودايع الناس ليس بضامن

ادعى رجل دارا انها لفلان وقفها عليه اتسمع تلك الدعوى
اولا وهل اذا اشتري امة فا الحيلة لعدم استبرايها
وهل اذا كان عند معروف لرجل فباعه شخص بطريق الوكالة
ثم ادعى بعد ثبوت البيع انه باع بغير امره اتسمع بينته
اولا وهل للبايع تحليف المشتري على ذلك اولا وهل
الحكم كذلك فيما اذا كان المشتري هو الذي يدعي
فساد العقد وما الحكم في ذلك وهل اذا اودع رجل
عند اخر حمارا او بقرة فذهب المودع بها الى بستانه
ووضعها

ووضعها فيه فضاعت ايضمن اولا وهل اذا اودعه ثيابا
ووضعها تحت جنبه حوفا من اللصوص ايصير ضامنا ام لا
وهل اذا دخل الحمام ومعه دراهم وديعة ووضعها
في جيبه فسرقت ايضمن اولا وهل اذا ارفع رجل الى الحاكم
النيابة فرجعه عزامة ارجع على الرافع اولا وهل اذا كان
بينه وبين اخر شركة في دار مثلا وسكن مدة طويلة في
الشريك بنظير ذلك يجاب لذلك اولا وهل اذا اختلعت
المراة على امساك ولدها سنين مثلا فمات الولد بعد مضي
سنة او قبل رجع بقيمة ذلك اولا وما الحكم اجاب
بما نصه في الخلاصة في مسئلة غصب العبد الصغير
قال ولو غصب شابا فصار شيخا فانه يضمن النقصان
واما اذا غصب عبدا قاريا او خبازا فنسي القران او الخبز
او عملا من الاعمال فانه يضمن النقصان ايضا لان يقوم عالما
وغير عالم فيضمن النقصان وهو تفاوت ما بينهما ولا يجبره
الحاكم على امساكه حتى يتعلم ما نسي واما مسئلة الجارية
المغنية فقد قال في المنتقى رجل غصب جارية مغنية
فهلكت في يده فعليه قيمتها غير مغنية بخلاف ما اذا
استهلك انا وعليه تماثيل حب يضمن قيمته منقوشا
اذا لم يكن للمستهلك هو واما المقبوض على سوم الشرا ففيه
اختلاف فقال في الخيض قال بعضهم يصير ضامنا بمجرد
الوضع وفي ظاهر الرواية لا يكون مضمونا الا بعد ان ابتاعه بالثمن
والصحيح ظاهر الرواية واما مسئلة غصب العقار فقد
في الحاوي غصب العقار غير موجب للضمان الا في ثلاثة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)